الدّائرة الجهوية بجندوبة

# التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية باجة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

## (تصرّف 2018)

# بلديّة باجة

أحدثت بلدية باجة في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 13 جويلية 1887. وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والمنقح بالأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2017، ضم 16 عمادة للمنطقة البلدية بباجة ليبلغ عدد سكان الوسط البلدي 86.728 نسمة وتبلغ مساحتها 429,390 كم$^2$ وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية حول التنظيم البلدي بتاريخ جانفي 2019.

وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 7.381.211,386 دينارا في حين بلغت نفقات العنوان الأول 7.281.211,386 دينارا. أمّا موارد العنوان الثاني فقد بلغت 6.894.355,470 دينارا مقابل 2.872.673,338 دينارا تمثل نفقات نفس العنوان.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية باجة بالنسبة إلى سنة 2018 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقاريرها المتعلقة بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنوات 2015 و2016 و2017.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2018 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 5 جويلية 2019 أي قبل 31 جويلية 2019 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف علاوة عن تقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي إضافة إلى وجود تأشيرة سلطة الإشراف على الحساب المالي.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاصّ بها.

وقد تبين أن البلدية تمكنت من تجاوز العديد من النقائص التي تم اثارتها في التقارير الرقابية لسنوات 2015 و2016 و2017 بخصوص تنفيذ النفقات. وفي هذا الصدد فقد لوحظ أن البلدية تولت بالنسبة لمتابعة مصاريف وسائل النقل إدراج الأرقام الإدارية بأذون التزود عند إصلاح أو صيانة وسائل نقلها ومعداتها وفقا لقواعد حسن التصرف. كما التزمت بعرض طلبات التمويل العمومي للجمعيات على اللجنة الفنية. وعملت على احترام مبدأ التأشيرة المسبقة علاوة على تجاوز التأخير الحاصل في خلاص فو اتير استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات.

أما في ما يتعلق بتعبئة الموارد، فإن البلدية لم تحرص على أخذ العديد من توصيات الدائرة بعين الاعتباروم ن ذلك فإنها لم تتول التنسيق مع مكتب مر اقبة الأداءات لتحيين جدول المر اقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. كما أنها لم تستكمل عملية تسمية الأنهج وترقيم العقارات في منطقة باجة الجديدة لتتمكن من تبليغ الإعلامات وتتفادى الأخطاء في التثقيل بعنوان المعلوم على العقارات المبنية. علاوة على أنها لم تقم بتوظيف معلوم الرخصة على الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية ومعلوم الرخصة على إشغال الطريق علاوة على أنها لم تتول توظيف معلوم الرخصة على الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية ومعلوم الرخصة على إشغال الطريق العام وتنفيذ إجراءات التتبع الجبرية ضد متسوّغي المحلات السكنية والتجارية المتلددين في الخلاص.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2018 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وبتنفيذ النفقات. علما أنّ البلدية والقابض توليا الردّ على الملاحظات الأولية التي تم توجيهها إليهما في الغرض.

## الجزء الأول: الرقابة على الموارد

### 1- هيكلة الموارد

#### 1-1- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2018 ما جملته 7.381.211,386 دينارا وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية بما قيمته 5.230.961,114 دينارا ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بما قيمته 2.150.250,272 دينارا.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر فق العمومية فيه ومن معاليم

**الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات بما نسبته على التوالي 44,90% و39,21% و15,89%. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:**

| أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية | المبلغ (دينارا) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة | 2.366.393,852 | 44,90 |
| مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر فق العمومية فيه | 2.066.883,412 | 39,21 |
| معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات | 837.683,850 | 15,89 |
| المجموع | 5.270.961,114 | 100 |

**وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت تعبئة 1.880.546,000 دينارا سنة 2015 بالنسبة لهذه المعاليم وهو ما يعني تسجيل تطور بنسبة 25,83 % بين سنة 2015 و2018. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها سنة 2018:**

| المعاليم على العقارات والأنشطة | المبلغ (دينارا) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| المعلوم على العقارات المبنية | 281.654,624 | 11,90 |
| المعلوم على الأراضي غير المبنية | 143.341,849 | 6,06 |
| المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية | 94.914,000 | 4,01 |
| المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية | 1.835.153,981 | 77,55 |
| المعلوم على النزل | 8.982,392 | 0,38 |
| المعلوم على محلات بيع المشروب | 2.347,009 | 0,1 |
| المجموع | 2.366.393,852 | 100 |

**وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد في هذا الصنف الأول من المداخيل بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 1.835.153,981 دينارا في سنة 2018 أي ما يمثّل77,55 % من جملة "المعاليم على العقارات والأنشطة".**

**وقدرت "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر فق العمومية فيه" بمبلغ 2.066.883,412 دينارا وبذلك تمثل ثان أهم مورد في مستوى الأصناف من المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية بنسبة 39,21 % علما أن الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2015 بخصوص هذا الصنف من المداخيل بلغ 1.286.020دينارا وهو ما يعني تسجيل تطور بنسبة 60,71 % بين سنتي 2015 و2018. وتعتبر مداخيل الأسواق المستلزمة أهم مورد من "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر فق العمومية فيه" بما قيمته 1.499.820 دينارا أي بنسبة 72,56 %.**

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 837.683,850 دينارا أي ما يمثّل 15,89% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. علما أن الموارد التي تمت تعبئتها سنة 2015 بخصوص هذا الصنف من المداخيل بلغ سنة 2015 ما قدره 527.654 دينارا وهو ما يعني تسجيل تطور بنسبة 58,75 % بين سنتي 2015 و2018.

وبلغت تثقيلات سنة 2018 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 632.376,690 دينارا توزّعت بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 461.719,914 دينارا والمعاليم على الأراضي غير المبنية بمبلغ قدره 170.656,776 دينارا. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.518.789,403 دينارا بالنسبة للمعاليم على العقارات المبنية و934.523,981 دينارا للمعاليم على الأراضي غير المبنية في موفّى سنة 2017، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية في سنة 2018 إلى ما قيمته على التوالي 2.977.256,669 دينارا و1.105.108,757 دينارا. واستخلصت بلدية باجة ما جملته 424.996,470 دينارا من جملة 4.082.365,426 دينارا وجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 10,41 % ما يعني أنها شهدت تحسنا ضعيفا مقارنة بنسبة الاستخلاص المحققة سنة 2015 البالغة 8,45 %. وتدعى البلدية إلى مزيد اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستخلاص مستحقاتها.

وفي ما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2018 ما قيمته 2.150.250,272 دينارا وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" و"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وبلغت مداخيل الملك البلدي الاعتيادية في سنة 2018 ما قيمته 409.594,843 دينارا وهي تتأتى أساسا من مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري في حدود 234.252,946 دينارا ممثلة بذلك 57,19 % من جملة مداخيل الأملاك البلدية الاعتيادية و10,89% من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

أما بخصوص المداخيل المالية الاعتيادية فقد بلغت سنة 2018 ما قيمته 1.740.655,429دينارا بنسبة ناهزت 80,95 % من المداخيل غير الجبائية الاعتيادية. هذه المداخيل المالية الاعتيادية تتأتى أساسا من مناب المال المشترك الذي بلغ 1.669.373,000 دينارا أي بما نسبته 95,90 % من المداخيل المالية الاعتيادية.

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2018 في حدود 743.438,968 دينارا استخلص منها 409.594,843 دينارا وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص بحوالي 55,09% أي أنها شهدت تحسنا طفيفا مقارنة بمعدل نسبة الاستخلاص المحققة خلال سنوات 2015-2017 البالغة 53,44%.

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي[1] للبلدية 76,8 % خلال سنة 2018 وهو أفضل من الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70 %. ويذكر أنّ مؤشر الاستقلال المالي للبلدية شهد تطورا مقارنة بسنة 2016 حيث كان في حدود 72,62 %.

كما بلغ مجموع ديون البلدية في موفى سنة 2018 ما قدره 880.508,846 دينارا مقابل 7.381.211,386 دينارا مجموع موارد العنوان الأول، وهو ما يعني تسجيل نسبة تداين في حدود 11,92 %. وهي نسبة مقبولة مقارنة بالحدّ الأقصى الذي تولى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية[2] ضبطه في حدود 100 %. علما أنّ نسبة تداين البلدية ارتفعت مقارنة بسنة 2016 حيث كان في حدود 4,92 % فحسب.

### 2-1- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني 6.894.355,470 دينارا وتتوزع هذه الموارد بحساب 87,32 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية و10,36 % بعنوان موارد الاقتراض و2,32 % بعنوان الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

| الجزء | المبلغ (بالدينار) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية | 6.020.143,245 | 87,32 |
| موارد الاقتراض | 714.303,684 | 10,36 |
| الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | 159.908,541 | 2,32 |
| جملة موارد العنوان الثاني | 6.894.355,470 | 100 |

## 2- تعبئة الموارد

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2018 حوالي 102,16 % بخصوص العنوان الأول. وبلغت النسبة المذكورة 100 % بالنسبة للعنوان الثاني. ويبرز الجدول الموالي تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

| البيان | التقديرات النهائية (بالدينار) | الإنجازات (بالدينار) | نسبة الإنجاز(%) |
|---|---|---|---|
| موارد العنوان الأول | | | |
| المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة | 2.430.000,000 | 2.366.393,852 | 97,38 |

[1] الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول – المناب من المال المشترك – منح ومساهمات الدولة في التسيير)/ موارد العنوان الأول.

[2] تقرير معد من قبل الصندوق المذكور حول منهجية الإعداد المالي للمخطط الاستثمار البلدي التشاركي.

| | | | |
|---|---|---|---|
| مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المر فق | 1.956.600,000 | 2.066.883,412 | 105,63 |
| مداخيل الموجبات والرخص الإدارية | 664.000,000 | 837.683,850 | 126,15 |
| مداخيل جبائية اعتيادية أخرى | 1.000,000 | 0 | 0 |
| مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية | 503.000,000 | 409.594,843 | 81,43 |
| المداخيل المالية الاعتيادية | 1.670.400,000 | 1.740.655,429 | 104,20 |
| مجموع موارد العنوان الأول | 7.225.000,000 | 7.381.211,386 | 102,16 |
| موارد العنوان الثاني | | | |
| الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية | 6.020.143,245 | 6.020.143,245 | 100 |
| موارد الاقتراض | 714.303,684 | 714.303,684 | 100 |
| الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة | 159.908,541 | 159.908,541 | 100 |
| مجموع موارد العنوان الثاني | 6.894.355,470 | 6.894.355,470 | 100 |

وتم الوقوف من خلال فحص الجداول المتعلقة بتعبئة موارد البلدية لسنة 2018 ومن خلال الأعمال الميدانية على ملاحظات تعلقت أساسا بإعداد جداول التحصيل وتثقيلها وباستخلاص المعاليم وبالتصرف في الأملاك البلدية.

أ-إعداد جداول التحصيل وتثقيلها

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم إرسال الجداول المذكورة إلى أمانة المال الجهوية لتثقيلها إلاّ بتأخير في حدود 42 يوما في حين أنه كان يقدر 34 يوما سنة 2017 وبالرغم من أنه تمت الإشارة إلى هذا الاخلال في تقارير سنوات 2016 و2017. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

| الجدول | تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية | تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية | تاريخ تثقيل جدول التحصيل | التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2018 بحساب اليوم |
|---|---|---|---|---|
| جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية | 29 ديسمبر 2017 | 12 فيفري 2018 | 12 فيفري 2018 | 42 |
| جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية | 29 ديسمبر 2017 | 12 فيفري 2018 | 12 فيفري 2018 | 42 |

وتبين عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية حيث لم يتضمن بعنوان سنة 2018 سوى 19307 فصلا، في حين بلغ عدد المساكن المحصاة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 نحو 21419 مسكنا في الوسط البلدي دون اعتبار عقارات 16 عمادة تم ضمها للمنطقة البلدية بباجة

بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والمنقح بالأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2017. وبالتالي لا يقل عدد الفصول غير المثقلة بعنوان سنة 2018 عن 2112 فصلا. وبررت البلدية ذلك بعدم استكمال عملية فكّ الارتباط بينها وبين المجلس الجهوي.

وساهم في عدم شمولية جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية اقتصار البلدية على إضافة فصول جديدة بمناسبة طلب شهادات إبراء تثبت خلاص المعلوم المستوجب على المعني بالأمر للحصول على الخدمات أو الرخص دون انجاز معاينات ميدانية لحصر البناءات الجديدة أو التوسيعات في البناءات القديمة خلافا لمقتضيات الفصل 21 من مجلة الجباية المحلية الذي ينص على أنه "يمكن للجماعات خارج عمليات الإحصاء إضافة العقارات غير المرسمة بجدول التحصيل". وتجدر الإشارة إلى أنه يتم توظيف المعاليم على الفصول المذكورة بناء على البيانات المدرجة ببطاقات التصريح المقدمة من قبل المواطنين دون إجراء عمليات الرقابة المنصوص عليها بالفصل 21 آنف الذكر.

ولم يتجاوز عدد الفصول المضافة 431 فصلا بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2018 أي بنسبة تطور في حدود 2,28 % مقارنة بسنة 2017.

كما ساهم أيضا في عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية غياب التنسيق بين المصالح البلدية حيث لا تتولى المصلحة الفنية بصفة دورية ومنتظمة إحالة قائمة في رخص البناء المسندة إلى مصلحة الجباية. وهو ما لم يسمح بتيسير مهام هذه الأخيرة بخصوص متابعة انجاز البنايات الجديدة وتوسعتها وتوظيف المعاليم المستوجبة في شأنها.

وبخصوص المعلوم الخاص بالمؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، تبيّن عدم إدراج ما لا يقل عن 2263 مؤسسة ذات صبغة صناعية أو تجارية أو مهنية بجدول المرقبة المعدّ في الغرض خلال سنة 2018 وذلك من خلال مقارنة عدد المؤسسات المدرجة بالجدول المذكور مع قائمة المؤسسات المنتصبة ببلدية باجة حسب مكتب مرقبة الأداءات بالجهة[3] وذلك دون اعتبار المؤسسات الراجعة بالنظر للعمادات المضافة والتي تم ضمها للمنطقة البلدية بباجة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والمنقح بالأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2017، والتي لم يشملها الإحصاء العام للفترة 2017-2026.

كما تبيّن أنّ البلدية لم تتول إعداد جداول المرقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بهذا العنوان وهو ما لم يمكن من تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخليّة عدد 19 والمؤرّخ في 28 مارس 2002 الذي استوجب إجراء مقارنة بين الحدّ الأدنى المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص فعليا بهدف تحديد الحالات التي تستوجب

[3] تضمن جدول التحصيل 5340 مؤسسة وتضمن القائمة حسب مركز مرقبة الأداءات 7603 مؤسسة.

**استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب. وساهم في ذلك عدم تولي القباضات المالية مو فاة القباضة البلدية بالقائمات التّفصيليّة الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية مثلما تنص على ذلك المذكرة العامة عدد 89 بتاريخ 16 نوفمبر 1998 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية. و فادت البلدية أن ذلك "يرجع إلى النقص في عدد الأعوان وإلى أهمية حجم العمل الموكل لمصلحة الأداءات والاستخلاصات".**

**ب- توظيف واستخلاص المعاليم**

**نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة"، إلاّ أنّ الإعلامات التي تم تبليغها سنة 2018 بعنوان المعلوم على العقارات المبنية لم تتعدّ 1313 إعلاما مقابل تضمن جدول تحصيل المعلوم المذكور 19307 فصلا أي بنسبة 6,8 % دون أن تسجل البلدية تحسنا بخصوص ذلك حيث كانت نسبة توجيه الإعلامات في حدود 7 % سنة 2017. كما لوحظ عدم توجيه أي إعلام بخصوص كافة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغة 1396 فصلا خلال سنة 2018.**

**وتجدر الإشارة إلى عدم دقة البيانات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية حيث تم إدراج التوظيفات بعنوان الأراضي غير المبنية بجداول تحصيل المعلوم حسب عنوان الأرض عوضا عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وذلك خلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد على سير الاستخلاص.**

**وقد ساهمت النقائص المتعلقة بعدم توجيه إعلامات بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية في ضعف نسبة استخلاص المعلوم المذكور والتي لم تتجاوز 12,97 % خلال سنة 2018 بالرغم من تحسنها مقارنة بمعدل نسبتها خلال فترة 2015-2017 بما قدره 3,19 نقطة. كما لم تتجاوز نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية 9,46 % سنة 2018 أي بزيادة قدرها 0,59 نقطة مقارنة بنسبتها خلال نفس الفترة.**

**وتم بمناسبة الإحصاء الميداني للعقارات التجارية إحصاء ما لا يقل عن 2071 محلا يتولى تركيز علامات إشهارية بواجهاتها، إلا أن البلدية لم تتول استخلاص معلوم إسناد الرخصة إلا بخصوص 56 محلا وهو ما لم يمكن البلدية خلال سنة 2018 من استخلاص مبلغا في حدود 201.400,000 دينارا[4] علما أنه تمت الإشارة إلى هذا الإخلال في تقارير الرقابة المالية السابقة. كما أن البلدية لم تتول استخلاص سوى**

[4] تم احتساب المبلغ المستوجب باحتساب مبلغ الرخصة المحدد بالقرار البلدي عدد 2 لسنة 2018 أي بما قيمته 100 دينارا سنويا عن الرخصة.

**132.673,000 دينارا بعنوان معاليم الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية من جملة ما لا يقل على 207.100,000 دينارا[5].**

**ورغم أنّ الإحصاء الميداني للعقارات التجارية أفضى إلى إحصاء 542 محلا شاغلا للطريق العام فإنّ البلدية لم تستخلص معلوم الرخصة على إشغال الطريق العام سوى لتسع محلات منها حيث تم استخلاص 180 دينارا من جملة ما لا يقلّ عن 10.840 دينارا.**

**ونصّ منشور وزير الداخليّة عدد 16 والمؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة البلديات على ضرورة تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لها وذلك بإحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات وخاصّة في ما يتعلّق بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام باعتباره يوفّر طاقة جبائية هامّة غير مستغلّة بالمستوى المطلوب، إلاّ أنّ البلدية لم تحرص على ضبط قائمة محيّنة في المحلات الخاضعة لمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام.**

**كما تبين أن البلدية لم تتول توظيف معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام بخصوص المحلات التي تتولى إشغال الطريق العام عن طريق استغلال الرصيف حيث لم تتول استخلاص سوى 64.082,180 دينارا من جملة ما لا يقل عن 154.361,600 دينارا بخصوص 548 محلا[6] تجاريا ومهنيا (مقاهي ومطاعم ونصبات دون اعتبار الأكشاك والمحلات المهنية الأخرى) بهذا العنوان.**

**ولم تقم البلدية بتطبيق مقتضيات منشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 10 المؤرخ في 6 فيفري 2004 المتعلق بالبرامج الجهوية للنظافة والعناية بالبيئة والذي ينص على "إتمام إحصاء المحلات والمؤسسات المعنية باتفاقيات رفع الفضلات غير المنزلية بمقابل وتعميم إبرام هذه الاتفاقيات والحرص على استخلاص المعاليم"، حيث أحصت البلدية 56 محلا ومؤسسة في حين أنه لم يتم إبرام سوى ثلاث اتفاقيات بالرغم من أنه تمت الإشارة إلى ذلك في تقرير الرقابة المالية بخصوص تصرف سنة 2016.**

**ويتم جمع ونقل الفضلات المتأتية من نشاط بقية المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية في إطار العمل البلدي المتعلق برفع الفضلات المنزلية. ونتج عن ذلك ضعف المبلغ المستخلص بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة والذي لم يتجاوز 20.170 دينارا خلال سنة 2018 تم استخلاصها عن طريق أذون استخلاص وقتية بما أنه لم يتم مد القابض بالاتفاقية المذكورة ليتسنى تثقيلها.**

**وتوصي الدائرة باستكمال إحصاء جميع المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بالمنطقة البلدية باعتبار 16 عمادة التي تم ضمها للمنطقة البلدية بباجة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602**

---

[5] تم احتساب المبلغ المستوجب باحتساب المبلغ الأدنى المحدد بالقرار البلدي عدد 2 لسنة 2018 أي بما قيمته 100 دينارا سنويا عن المتر المربع.

[6] تم احتساب المبلغ المستوجب بناء على المساحات المستغلة المدرجة بجداول متابعة المحلات التجارية والمهنية المعدة من قبل البلدية وباعتماد المبلغ الأدنى أي حدود 0,200 دينارا عن المتر المربع في اليوم. علما أن المبلغ المحتسب من قبل الدائرة لم يتضمن المساحات المستغلة من قبل الأكشاك والمحلات المهنية الأخرى.

لسنة 2016 المتعلق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات والمنقح بالأمر الحكومي عدد 255 لسنة 2017. كما توصي الدائرة بتوظيف معاليم الرخص والخدمات المستوجبة ومنها الإشغال الوقتي للطريق العام والإشهار ورفع الفضلات بمقابل تطبيقا لمنشور وزير الداخليّة عدد 16 والمؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة وضرورة تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لها وذلك بإحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات.

ت- التصرف في الأملاك البلدية

لوحظ من خلال فحص دفتر الأملاك البلدية الخاصة عدم حرص البلدية على حماية أملاكها العقارية وتسجيلها وذلك خلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 37 بتاريخ 6 جويلية 1998 حول تحديد واستقصاء الملك البلدي الخاص وتسجيله. ويتعلّق الأمر ببعض العقارات البلدية والبالغ عددها 24 من جملة 49 عقارا إلى غاية موفى سنة 2018 ومنها على سبيل المثال مقرّ قصر البلدية وسوق الجملة والمسلخ البلدي القديم والمركب التجاري حنّبعل وبعض المحلات التجارية المسوغة كدكان حنّبعل ودكاكين نهج فرحات حشاد ونهج خير الدين وباب العين ومقهى دزيقة. ومن شأن التصرّف على هذا النحو أن يعرّض انتفاع البلدية بالعقارات المذكورة إلى إمكانيّة الشغب من طرف الغير لذلك تدعى البلدية إلى الإسراع في القيام بالإجراءات الضرورية لتسجيل أملاكها العقارية بما يضمن لها الحماية القانونية اللازمة رغم أنه تمت الإشارة لذلك في تقارير الرقابة للسنوات السابقة.

وخلافا لأحكام الفصل 280 من مجلة المحاسبة العمومية الذي نص على أنه:" تقيد العمليات المتعلقة بكافة مكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة والأملاك التي في تصرفها والمعدات اللازمة لنشاطها بالحسابات البلدية وفقا لقواعد الدليل الحسابي الموحد الخاص بالبلديات." لم تتول البلدية جرد ممتلكاتها المنقولة سنويّا ولم تتول مسك دفتر خاص بذلك. و أفادت البلدية أن ذلك يرجع إلى "عدم توفّر الإطار الإداري والفنّي الملمّ بعملية تسجيل العقارات" وهو ما "مثّل عائقا حقيقيا لحماية الملك البلدي العام والخاصّ".

ولوحظ عدم حرص بلدية باجة على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتلددين في خلاص معينات كراء المحلات المعدة لنشاط تجاري أو لنشاط مهني حيث لم تقم خلال سنة 2018 بإصدار بطاقات إلزام. وفي هذا الصدد، بلغت بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2018 بعنوان معينات كراء محلات تجارية حوالي 284.469,319 دينارا منها 201.855,000 دينارا تتعلق بعدد 116 متسوّغا لم يتم اتخاذ أي إجراء في شأنهم (توجيه تنبيه أو رفع قضية)، وذلك رغم أنّ ديونهم تعلقت بعدم خلاص معينات كراء لمدة تتراوح بين 6 أشهر و4 سنوات حسب قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2018 الخاصة بمداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري. وجاء في ردّ البلدية أن ذلك يعود إلى "محدودية كفاءة العنصر البشري المتواجد بمصلحة النزاعات". كما أفادت أنها ستتولى رفع قضايا ضد المتلددين في الخلاص.

## الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

### 1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 7.281.211,386 دينارا سنة 2018 منها 3.469.524,834 دينارا نفقات تأجير عمومي و1.794.689,196 دينارا نفقات وسائل المصالح ممثلتان على التوالي نسبة 47,65 % و24,64 % منه.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 6.994.355,470 دينارا خلال نفس السنة منها 36,50 % تعلقت بالاستثمارات المباشرة و4,56 % نفقات تسديد أصل الدين. ولم تتمكن البلدية من استهلاك الاعتمادات المحالة والبالغة 159.908,541 دينارا. ويرجع تدني نسبة استهلاك نفقات العنوان الثاني إلى ضعف استهلاك اعتمادات الاستثمارات المباشرة التي لم تتجاوز نسبتها 39,19 % من جملة 6.514.446,929 دينارا.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنو انين الأول والثاني:

| البيان | المبلغ بالدينار |
|---|---|
| نفقات العنوان الأول | |
| التقديرات | 7.125.000,000 |
| الإنجازات | 5.801.382,146 |
| نسبة الإنجاز(%) | 81,42 |
| نفقات العنوان الثاني | |
| التقديرات | 6.994.355,470 |
| الإنجازات | 2.872.673,338 |
| نسبة الإنجاز(%) | 41,07 |

### 2- الملاحظات المتعلّقة بنفقات العنوان الأول

لوحظ عدم تقدير البلدية لحاجياتها بالدقة اللازمة حيث تم ترسيم اعتمادات بالميز لية بعنوان بعض الفقرات بما قيمته 156.000,000 دينارا دون أن يتم استهلاكها. وجاء في ردّ البلدية أنها تواجه "صعوبات عدّة في مرحلة تنفيذ بعض النفقات على غرار عدم إنهاء إعداد الدراسات من طرف المختصين وإرجاء بعض الملفات من طرف مر قب المصاريف العمومية أو رفضها تماما والعدول عن تنفيذ بعض البرامج لأسباب متعددة".

وخلافا لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلاّ عند الضرورة الواجب إثباتها" وللفصل 15 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمر قبة المصاريف العمومي الذي نص على أن "ينتهي أجل التأشير على التعهدات بالمصاريف في 15 ديسمبر بالنسبة للمصاريف العادية إلا عند

الضرورة الواجب إثباتها"، تولت البلدية طلب التعهد ببعض النفقات بعد التاريخ المذكور. وتعلق الأمر باقتراحات تعهد بمبلغ جملي قدره 60.979,193 دينارا.

وخلافا للفصل 31 من القانون الأساسي لميز لية الجماعات المحلية عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 كما تمّ تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة الذي ينص على أنه "يحجّر على آمري صرف ميز ليات الجماعات المحلية المجهزة بالمنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرف في النفقات عند تنفيذ الميز لية استعمال أذون التزود اليدوية"، فإن البلدية أصدرت 7 طلبات تزود على سبيل التسوية بما قيمته 2.514,850 دينارا. وبررت البلدية ذلك "بصعوبة تحديد الكميات" بصفة مسبقة.

وخلافا للفصلين الأول والثاني من القانون الأساسي لميز لية الجماعات المحلية عدد 35 لسنة 1975 آنف الذكر والفصل الثالث من مجلة المحاسبة العمومية، تبين عدم احترام بلدية باجة لمبدأ سنوية الميز لية حيث تولت بلدية باجة تأدية نفقات خلال سنة 2018 تعلّقت بديون راجعة لسنة 2017 وما قبلها. ويترتب عن ذلك تثقيل ميز لية السنة المذكورة بديون راجعة للسنوات التي سبقتها إضافة إلى التأخير في خلاص المزودين وعدم دفع مستحقاتهم في الآجال القانونية. وفي هذا المجال بلغت مخلفات الديون المنزلة بالفقرة عدد 80 من الفصل 02.201 المدرج بالعنوان الأول والتي تم خلاصها من ميز لية سنة 2018 ما قدره 123.886,174 دينارا موزعة على التوالي بحساب 52.780,544 دينارا تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و16.556,600 دينارا تجاه الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه و15.668,135 دينارا تجاه الديوان الوطني لإتصالات تونس و34.004,139 دينارا تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و3.914,550 دينارا تجاه مؤسسات عمومية أخرى و962,206 دينارا تجاه الخواص. وبررت البلدية ذلك "بعدم توفر الاعتمادات بالفصول المحمولة عليها مبالغ هذه الفو اتير أو برفضها أو إرجاؤها من قبل مر اقب المصاريف لحين توفر عناصر الإجابة".

ونصّ الفصل 12 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمر اقبة المصاريف العمومية على أن تخضع وجوبا لتأشيرة مصالح مر اقبة المصاريف العمومية بواسطة التعهد الإجمالي نفقات التدخل العمومي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية، إلا أنّ بلدية باجة تولت إنجاز ما لا يقل عن 8 تعهدات فردية محملة على بند التدخلات لفائدة الجمعيات الرياضية بما قيمته 174.0000,000 دينارا. وتدعى البلدية إلى الالتزام مستقبلا بمقتضيات الأمر المذكور واعتماد طريقة التعهد الإجمالي بالنسبة لهذا الصنف من النفقات لما يتيحه ذلك من مرونة في التصرف ومن اختصار في الآجال والإجراءات في تنفيذ النفقات العمومية. وجاء في ردّ البلدية أنه يتعذر عليها "إجراء اقتراح تعهد اجمالي يشمل جميع الجمعيات لأنه يتم أحيانا ارجاء بعض الملفات لعدم إتمام الوثائق القانونية وقد يكون من باب الإجحاف تأجيل ملفات تامة الوثائق في انتظار استكمال بعض الوثائق لملفات أخرى". إلاّ أن التعهد الإجمالي

**يسمح بالتعهد بكافة الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي على أن يتم الخلاص في حدود مبالغ الملفات مستوفاة الشروط.**

**وخلافا للتعليمات العامة عدد 2 لسنة 1996 اقتصرت البلدية لتسوية المأمورية بالخارج المنجزة خلال سنة 2018 على الاعتماد على بطاقة تجميد اعتمادات وطلب تسبقة وإعداد مذكرة احتساب مستحقات بصفة يدوية دون الاعتماد على مذكرات تسوية مستخرجة من منظومة "رشاد".**

**ونص الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن تمنح الإدارة لعملتها لباس الشغل في غرة ماي من كل عام إلا أن البلدية لم تحترم الآجال المذكورة ولم تتول إصدار أذون التزود عدد 68 وعدد 106 وعدد 159 إلا بتاريخ على التوالي 15 أوت و17 أكتوبر و21 ديسمبر 2018. علما أنه تم استلام لباس الشغل بتاريخ 26 أكتوبر 2018 بالنسبة لإذني التزود الأولين، في حين أنه تم استلام باقي لباس الشغل بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مما يجعل فترة التأخير في تمتيع عملة البلدية باللباس المذكور تتراوح بين 5 أشهر و26 يوما و8 أشهر.**

**وخلافا لمنشور رئيس الحكومة عدد 6 المؤرخ في 19 جانفي 2005 حول مزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات الذي نص على ضرورة إعداد جداول شهرية لمتابعة استهلاك الوقود، لم تتول البلدية إعداد الجداول المطلوبة لمتابعة الاستهلاك الشهري للوقود من قبل السيارات الإدارية.**

### 3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

**لوحظ ضعف استهلاك الاعتمادات المخصصة لنفقات العنوان الثاني حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز بخصوص النفقات المذكورة 41,07 % خلال تصرف 2018. ويعود ذلك أساسا إلى عدم تمكن البلدية من استهلاك الاعتمادات المحالة وإلى ضعف نسبة استهلاك اعتمادات الاستثمارات المباشرة المرسمة بميز انية البلدية خلال تصرف 2018 والتي لم تتجاوز 39,19 %. ويبرز الجدول الموالي نسب استهلاك اعتمادات العنوان الثاني خلال سنة 2018:**

| القسم | البيان | الاعتمادات النهائية بالدينار | المصاريف المأمور بها بالدينار | نسبة الاستهلاك (%) |
|---|---|---|---|---|
| 6 | الاستثمارات المباشرة | 6.514.446,929 | 2.553.529,702 | 39,19 |
| 10 | تسديد أصل الدين | 320.000,000 | 319.143,636 | 99,73 |
| 11 | النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة | 159.908,541 | 159.908,541 | 0 |
| المجموع | | 6.994.355,470 | 2.872.673,338 | 41,07 |

**وساهم في ضعف نسب استهلاك اعتمادات الاستثمارات المباشرة عدم تنفيذ أي نفقة بعنوان بعض بنود قسم الاستثمارات المباشرة خلال سنة 2018 بما قيمته 1.645.491,000 دينارا تعلقت بدراسة أمثلة التهيئة العمر لية وبدراسة مخططات المرور وبالبناءات الإدارية وباقتناء وسائل النقل وبتهيئة المساحات الخضراء وبعمليات التهيئة والتجميل الأخرى وببناء وتهيئة المنشآت الرياضية ورياض الأطفال والأسواق والمسالخ. و أفادت البلدية أنّ ذلك يعود بالأساس إلى الإشكاليات الفنية المتعلقة بتنفيذ بعض المشاريع علاوة عن ضعف مستوى الإطار الفني بالبلدية.**

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلديـــــة باجـــة
مصلحة الأداءات و الإستخلاصات
3975

باجة في، 30 سبتمبر 2019

# من رئيـس بلديـــة باجـــة
# إلى
# السيد: رئيس الغرفة الجهوية
# لدائرة المحاسبات بجندوبة

**الموضـــوع:** إجابة على التقرير الأوّلي المتعلّق بالرقابة المالية على بلدية باجة

**و بعـــد،** تبعا للتقرير الأوّلي المتعلّق بالرقابة المالية على بلدية باجة بعنوان تصرّف 2018، أتشرّف بإفادة الجناب بالتوضيحات التالية:

## 1* الجزء الأوّل: الرقابة على الموارد

### 1-1: تعبئة الموارد:

- **عدم التنسيق مع مكتب مراقبة الأداءات :** تمّ الإتصال بصفة مباشرة بمكتب مراقبة الأداءات لتمكيننا من الكشوفات الشهرية للمطالبين بالمعاليم البلدية ( المعلوم على المؤسسات، معلوم الإجازة، المعلوم على النزل) و المتضمّنة لكافّة المعطيات الخاصّة بهم (إسم صاحب، عدد المعرّف الجبائي ، النشاط ، المبلغ المستخلص و **العنوان**) ، و لكن دون جدوي، لم يتمّ مدّنا سوى بكشوفات شهرية لا تتضمّن سوى الإسم وعدد المعرّف الجبائي و المبلغ المستخلص لا غير، و في هذه الحالة يستحيل إدراج هذه المعطيات في غياب النشاط و العنوان خاصّة و انّ هناك العديد من المطالبين بالمعاليم البلدية لديهم أكثر من محلّ تجاري بأكثر من عنوان و بأنشطة مختلفة . هذا بالإضافة إلى عدم وجود منظومة إعلامية تربط القباضة البلدية بمكتب مراقبة الأداءات و كذلك عدم توفّر الإطار البشري الكفيء لإجراء عمليّة تحيين جدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. و بالرغم من هذه الصعوبات فإنّ البلدية ستعمل خلال سنة 2020 على مزيد التنسيق مع مكتب مراقبة الأداءات لتحقيق الجدوى المرجـــوّة و هي تحسين مؤشّرات الإستخلاص و تحيين المعطيات الممسوكة لدينا في إتّجاه تجويدها و إضفاء مصداقية لها.
- **عدم إستكمال عمليّة تسمية الأنهج و ترقيم العقارات في عدّة أحياء منها أحياء باجة المستقبل:** الأمر يرجع إلى عدم تفعيل أعمال هذه اللجنة نظرا لإستقالة العضو المكلّف بهذا الملف، و يجري حاليا نقاش بين أعضاء المجلس البلدي لتعيين رئيس لجنة ليتولّى مهامّ

التنسيق بين كلّ الأطراف و تجسيم ما قامت به الإدارة الفنيّة من مجهودات كبيرة لضبط الأحياء و الأنهج غير المسمّاة و الأنهج و الشوارع المسمّاة و لكن وقع إتلاف الصفائح الحديدية الدّالة عليها بحكم قدمها أو إتلافها من طرف أصحاب بعض العقارات أثناء عمليات الترميم.

هـــذا و إنّ أملنا كبير في تفعيل أعمال هذه اللجنـــة خلال سنة 2020 نظـــرا لأهميّتهـــا و إرتباطها المباشر في تحسين نسب الإستخلاص و تجنّب الأخطاء أثناء عمليات التوظيف.

- **عدم توظيف معلوم رخصة الإشهار و معلوم الرخصة على إشغال الطريق العام بخصوص الأكشـــاك و المقاهي و المحلات التجارية الأخرى :** يتمّ توظيف معلوم الرخص المذكورة و لكن في عملية الإستخلاص لم يتمّ إدراجها ضمن الفصل الخاصّ بها بالميزانية (02-32) بل تمّ إدراجها ضمن الفصل (02-24 و 06-24) عن طريق الخطأ . و سيتمّ مستقبلا تفادي هذه الأخطاء.
- **عدم القيام بإجراءات التتبّع الجبرية ضدّ متسوّغي المحلات السكنية و التجارية المتلدّدين في الخلاص:**

إفتقار القباضة البلدية إلى أعوان عدول الخزينة التي من شأنها القيـــام بإجراءات التتبـــع و الإستخلاص،علما و أنّ هذا عددها محدود جدّا ( عدد 02 عدول خزينة فقط) بالمقارنة مع عدد فصـــول جداول تحصيل العقارات المبنية و غير المبنية و ذات الصبغة التجارية و المهنيـــــة و الصناعية و التي تفوق 24.000 فصلا، بالرغم من أنّه تمّ مراسلة وزارة المالية بتاريخ 17 جانفي 2018 و تمّ تذكيرها بضرورة إفراد بلدية باجة بقابض بلدي مختصّ نظرا لحجم الموارد ،

و دعم القباضة البلدية بعدول خزينة إضافيين، إلاّ أنّه لم يقع إجابتنا إلى حدّ هذا التاريخ .

كما نفيدكم أنّه تمّ عقد جلسة عمل مع السيّد أمين المال الجهوي بباجة بتاريخ 22 جانفي 2019 لتفعيل إجراءات العفو الجبائي و التأكيد على ضرورة الترفيع في عدد عدول الخزينة ،إلاّ أنّه للأسف الشديد لم يقع الإستجابة لطلبنا و بقي الوضع على حاله و الذي لن يساهم في تحسين نسب الإستخلاص رغم إيماننا العميق بأنّ لدينا طاقة جبائية هامّة يمكن تطويرها بتظافر جهود كل الأطراف ذات العلاقة.

- **التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية:** إنّ تثقيل الجداول المذكورة يقع عن طريق شبكة منظومة التصرّف في موارد الميزانية GRB في نهاية كلّ سنة و يقع إستخلاص المعاليم المذكورة من طرف المواطن بداية من السنة الموالية و لا يوجد عراقيل بالنسبة لإستخلاصات السنة المعنية. أمّا في خصوص التأخير الصادر في خصوص إرسال الجداول المذكورة من طرق القباضة البلدية إلى أمانة المال الجهوي لتثقيلها فالأمر يرجع حسب رأييهم إلى عدم توفّر الرصيد البشري الكافي مع تعدّد المهام الموكولة إليهم خاصّة أنّ القابض البلدي يشرف على عدد 04 بلديات ( باجة ، زهرة مدين ، المعقولة ، سيدي إسماعيل ).

- **عدم شمولية جداول التحصيل على العقارات المبنية**: لم يتمّ تفعيل فكّ الإرتباط بين البلدية و المجلس الجهوي طبقا للأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلّق بتحوير الحدود الترابية لبعض البلديات بالرغم من مراسلة السيد والي باجة بتاريخ 2017/08/18 تحت عدد 2575 حول فكّ الإرتباط المالي و الإداري بين المجلس الجهوي بباجة و مجاله الترابي المدمج بمرجع نظر بلدية باجة و طالبنا من خلاله بتمكيننا من جداول تحصيل العقارات المبنية و غير المبنية للمناطق الجديدة و التي تضمّ 16 منطقة، و مساعدة البلدية بأعوان مؤجّرين على حساب المجلس الجهوي و إحالتهم للعمل ببلدية باجة و الذي لم يحض بالموافقة إلى حدّ هذا التاريخ . كما راسلنا أمين المال الجهوي بتاريخ 12 فيفري 2018 لتحويل المبالغ المالية المودعة لديه منذ صدور الأمر المذكور أعلاه كما تمّ الإتصال بصفة مباشرة بقابض المجلس الجهوي بباجة العديد من المرات لدعوته لتفعيل الأمر المذكور أعلاه خاصّة بالنسبة للموارد المودعة لديه منذ صدور هذا الأمر.

لذلك يكون عدد المساكن المحصاة حسب التعداد العام للسكان و السكنى يفوق عدد المساكن المحصاة من قبل بلدية باجة و هو أمر خارج عن نطاقنا.علما و أنّ بلدية باجة أقـــرّت بعنـــوان سنة 2018 إنتدابات موجّهـــة لفائدة العديد من المصـــالح الإدارية و الفنيـــة و خاصّة مصلحة الأداءات و الإستخلاصات حيث تمّ برمجة إنتداب عدد 04 متصرّفين لتحسين طرق المتابعة إلاّ أنّه رغم المصادقة على ذلك فإنّ هذا الطلب لم يحضى بالموافقة على المستوى المركزي.

كما ستعمل البلدية خلال سنة 2020 بالإتصال مجدّدا بكافّة الهياكل الإدارية ذات العلاقة (جهويا و مركزيا) لتذليل هذه الصعوبات و تحسين مؤشّر تغطية كافّة المنطقة البلدية بإعتبار المجال الذي شملته التوسعة.

و بالنسبة **لعدم شمولية جداول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية** فهذا يرجع إلى عدم تمكّننا من الحصول على الملفات الخاصّة بإحصاء العمادات التي تمّ ضمّها للوسط البلدي لإدراجها بمنظومة التصرّف بالموارد البلدية و عدم توفّر الإطار البشري الكفيء (تتضمّـــن مصلحة الأداءات و الإستخلاصات عدد 02 أعوان فقط يمسكون منظومة التصرّف في الموارد البلدية) مع الحجم العمل اليومي الوكول للمصلحة .

-**بالنسبة للتنسيق بين المصالح الفنية للبلدية مع مصلحة الأداءات و الإستخلاصات** فقد تمّ إحداث لجنة إثر تنصيب المجلس البلدي المنتخب، تعنى بدعم الموارد البلدية لتتولّى بداية من سنة 2020 تأمين التنسيق بين مختلف المصالح البلدية ذات العلاقة لتحسين مؤشرات الإستخلاص. كما سيتمّ مراسلة الإدارة الفنية لمدّنا بنسخ من رخص البناء التي حضيت بالموافقة لتحيين قاعدة المعطيات الممسوكة لدينا.

- **عدم حرص البلدية على حماية أملاكها العقارية و تسجيلها:**

ممّا لا يدع مجالا للشكّ أنّ تسجيل الأملاك البلدية الخاصّة هي مسألة بالغة الأهميّة سواءا من حيث ضبط الملك أو حمايته من الشغب الصادر عن الغير طبقا لما ينصّ عليه منشور وزير الدّاخلية عدد 37 المؤرّخ غي 06 جويلية 1998 حول تحديد و إستقصاء الملك البلدي الخاصّ و تسجيله. و حيث أنّ هذه المسألة هي عمل مشترك بين المصالح المالية و الفنية و المصلحة المكلفة بالملك البلدي، لما يتطلّبه ذلك من رصد للإعتمادات اللازمة و إعداد الوثائق الفنية المطلوبة و المتعلّقة بالعقارات موضوع طلب التسجيل .

و لكن عدم توفّر الإطار الإداري و الفنّي الملمّ بعملية تسجيل العقارات مثّل **عائقا** حقيقيا لحماية الملك البلدي العام و الخاصّ و هذا الأمر إستفحل خلال السنوات الأخيرة بسبب غياب منظومة المراقبة خاصّة بالنسبة للملك العمومي البلدي من طرف الشرطة البلدية التي لم تعد كما نعلم راجعة بالنظر لسلطة رئيس البلدية ، لذلك إنحصرت الجهود المبذولة من طرف بلدية باجة في الدّفاع عن هذه الأملاك من الشغب الصادر عن الغير و لدينا عديد القضايا المنشورة في الغرض.

ووعيا لخطورة هذا الموضوع فقد تمّ برمجة إنتدابات موجّهة لدعم المصالح الفنية البلدية بميزانية البلدية لسنة 2018 إلاّ أنّه و للأسف و مرّة أخرى لم يقع الإستجابة لطلبنا من طرف سلطة الإشراف مركزيا و بقي الأمر على ماهو عليه بل و إزداد سوءا بسبب إحالة عدد من الأعوان على التقاعد أو بسبب نقل إنسانية ( نقلة مهندس معماري رئيس مصلحة التراخيص العمرانية- نقلة تقني أوّل بسبب وفاة زوجها) و ذلك بسبب تجميد الإنتدابات حسب إفادتهم شفاهيا. كما حرص المجلس البلدي المنتخب على برمجة إنتدابات بعنوان سنة 2020 و نأمل أن تقع الإستجابة لطلبنا لدعم المصالح الإدارية و الفنية و لو نسبيا لتجاوز الإخلالات المذكورة أعلاه.

تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ خلال سنة 2019 تقديم طلب تسجيل العقار البلدي الكائن بنهج محمد بن كحلة و المسمّى " المسلخ البلدي القديم" و المعدّ حاليا لمحطة سيـــارات الأجـــرة، و القضية لا تزال جارية لدى فرع المحكمة العقارية بباجة .

- **عدم الحرص على إتّخاذ الإجراءات اللاّزمة ضدّ المتلدّدين في خلاص معينات كراء المحلاّت التجارية و المهنية**: نظرا لتعدّد المحلاّت البلدية المسوّغة و تنوّعها و أمام ضعف العنصر البشري المتواجد بمصلحة النزاعات ، يتمّ التنسيق مع القابض البلدي قصد إستخلاص الديون المتعلّقة بالمحلاّت المسوّغة، و قد تمّ الحرص في بداية السنة المالية 2019 على نشر عديد القضايا في "الخروج إن لم يدفع" ضدّ المتسوّغين للمحلاّت البلدية و إستخراج الأحكام الصادرة ضدّهم ثمّ إحالتها إلى العدل المنفّذ لتنفيذها و ذلك في حدود 17 قضيّة و سيقع مواصلة هذا الإجراء مع كلّ المتلدّدين في خلاص معينات كراء المحلات التجارية.

## الجـــــــــــزء الثانـــــــــي

## 2- الملاحظـــــــات المتعلقـــــة بنفقات العنـــــوان الأول

***عدم تقدير البلدية لحاجياتها بالدقة اللاّزمة :**

تحرص البلدية عند إعداد الميزانية على إعتماد تمشي موضوعي وواقعي في ترسيم الإعتمادات لكل فصل من فصول الميزانية وذلك عبر ضبط حاجيات جميع المصالح البلدية المتوقع إنجازها خلال السنة والتي يتم تدارسها لاحقا حالة بحالة حسب مقاييس معدة مسبقا التوجهات والإقتراحات والتقديرات،إلا أنه تعترضنا صعوبات عدّة في مرحلة التنفيذ نذكر منها عدم إنهاء إعداد الدراسات من طرف المختصين،إرجاء بعض الملفات من طرف مراقب المصاريف العمومية أو رفضها تماما،العدول عن تنفيذ بعض البرامج لأسباب متعددة :

-**نفقات استغلال المصب المراقب** : لم يتم صرف الإعتمادات المبوبة نظرا لوجود اختلاف حول نسبة القيمة المضافة المثبتة على الفواتير حيث يصر مراقب المصاريف على أن النسبة يجب أن تكون 6 % في حين ترى الوكالة أن نسبة 18% صحيحة ولم يتم حلّ الإشكال إلا في المدة الأخيرة (نوفمبر 2019) بإقرار نسبة 18 % نظرا لأن المصب يقوم بقبول ثم اتلاف الفضلات (النسبة المحددة للأشغال وليس للخدمات) وبالتالي لم يتم صرف أي نفقة تخص الوكالة المذكورة حتى تم الحسم في الإشكال.

- **شراء معدات صغيرة وصيانتها + كراء معدّات** : تم العدول عن تنفيذ البرنامج الأصلي حيث تم إنجاز المطلوب بالوسائل الخاصة للبلدية .

-**نفقات الإعتناء بحركة المرور وتنظيمها** : في إطار تنفيذ المخطط المروري لمدينة باجة الذي تم إنجازه في إطار صفقة مع مكتب دراسات مختص حيث قامت البلدية ببرمجة اقتناء مجموعة من علامات المرور بعد انتهاء المرحلة الرابعة من الدراسة المذكورة ونظرا للتأخر في الإنجاز من طرف المكتب المكلف فقد تعذر على البلدية اقتناء هذه المعدّات.

-**مصاريف الوقاية الصحية** : تمّ رصد هذه الإعتمادات بعنوان منحة الحليب الخاصة بالعملة بعد تداول ما يفيد تمتع بعض أعوان البلديات الأخرى بهذه المنحة إلا أنه وإلى اليوم لم يتم البت في الموضوع من طرف مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة حيث لم تصدر النصوص والأوامر الترتيبية التي تضبط الكمية والفئة المعنية لهذا الإجراء.

- **تدخلات في مجال التكوين والتعليم** : تم برمجة اعتمادات لتكوين الأعوان والعملة صلب مؤسسات خاصة إلا أنه تم العدول عن ذلك لعدم الجدوى خاصة مع وجود مركز تكوين تابع لوزارة التنمية والشؤون المحلية وبعد أن لاحظنا أن المواضيع المقترحة من طرف المؤسسات الخاصّة باهضة الثمن من جهة ومدرجة ببرنامج التكوين السنوي الذي يؤمنه مركز التكوين ودعم اللاّمركزية.

-**عقد نفقات إثر انقضاء الآجال الترتيبية (15 ديسمبر)**: لقد وقع تأخير في إجابة مراقب المصاريف العمومية على اقتراحي تنقيص تعهد بنفقة على التعهد الإحتياطي الأول المرتبط جوهريا باقتراح التعهد الثاني حيث يتضمن مبلغ التنقيص زائد بقية الاعتماد المتوفر:

- اقتراح تعهد احتياطي ثاني عـ252ـدد بتاريخ 25 ديسمبر 2018 بمبلغ 251,456 2دمتعلقبخلاص نفقات الاتصالات الهاتفية: قامت البلدية بإصدار تنقيص تعهد عـ14ـدد بمبلغ 251,456 د بتاريخ 30 نوفمبر 2018 وتم ايداعه بمصالح مراقبة المصاريف العمومية بتاريخ 06 ديسمبر 2018 إلا أنه لم يتم إبداء الرأي من طرف مراقب المصاريف إلا يوم 24 ديسمبر 2018 .

- اقتراح تعهد احتياطي ثاني عـ253ـدد بتاريخ 26 ديسمبر 2018 بمبلغ 59.407,541 د متعلق بمصاريف صيانة وسائل النقل حيث قامت البلدية بإصدار تنقيص تعهد عـ16ـدد بمبلغ 227,737 د بتاريخ 30 نوفمبر 2018 وتم ايداعه بمصالح مراقبة المصاريف يـــوم 07 /2018/12 ولم يتم إبداء الرأي فيه من طرف مراقب المصاريف إلا يوم 24 ديسمبر 2018.

علما وأنه لا يمكن قبول أي اقتراحات تعهد من طرف مراقبة المصاريف العمومية بعـد يوم 15 ديسمبر من كل سنة. إلا أنه وبصفة استثنائية ونظرا لعدم تحمل البلدية أي مسؤولية في التأخير الحاصل تم اصدار وقبول التعهدين المذكورين بطلب من مراقب المصاريف العمومية.

-**أذون التزود على سبيل التسوية** : إن أذون التزود التي وقع ذكرها في التقرير أجريت فيها جميعا استشارات في الآجال القانونية كما تمّ الحصول على التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية في شأنها وقد تمّ إصدارها بتلك الصيغة (على سبيل التسوية) لصعوبة تحديد الكميات من ذي قبل مثل مصاريف الإستقبالات مصاريف النشر إلخ..

- **عدم احترام سنوية الميزانية** : تحرص البلدية عموما على عدم تسجيل ديون جديدة في كل سنة وذلك بخلاص جلّ الفواتير الواردة في ابانها إلاّ أنه تبقى نسبة ضئيلة منها يقع إدراجها كديون للسنة التي تليها وهذا راجع أساسا لعدة أسباب نذكر منها :

- عدم توفر بعض الإعتمادات بالفصول المحمولة عليها هذه الفواتير.
- فواتير يتم رفضها أو إرجاءها من طرف مراقب المصاريف لحين توفر عناصر الإجابة.

- **التعهّد الإجمالي في نفقات التدخل العمومي في المجال الرياضي** : تسند المنح حتما عبر اللجنة الفنية للتمويل العمومي لبلدية باجة وقد تعذر علينا إجراء اقتراح تعهد اجمالي يشمل جميع الجمعيات نظرا لما يلي :

- تنظر اللجنة المذكورة في مطالب اسناد المنح طيلة السنة المالية بما يجعل اعداد اقتراح تعهد اجمالي خاص بكل الجمعيات غير ممكن رغم سعي البلدية الى ضبط آجال تقديم مطالب التمتع بمنح.
- عند النظر في مطالب اسناد التمويل العمومي يتم أحيانا ارجاء بعض الملفات لعدم إتمام الوثائق القانونية وقد يكون من باب الإجحاف تأجيل ملفات تامة الوثائق في انتظار استكمال بعض الوثائق لملفات أخرى.
- تم في سنة 2019 عرض مقترح تعهد اجمالي لعديد الجمعيات على مراقب المصاريف العمومية عملا بتوصيات دائرة المحاسبات إلا أنه تمت دعوتنا من طرفه لإعادة صياغة التعهّد في إطار تعهّدات فردية معتبرا أن المقصود بالتعهّد الإجمالي ضمن نفقات التدخل العمومي هو إعداد تعهدا واحدا للجمعية الواحدة طيلة السنة المالية وهو ما دأبت البلدية على تطبيقه منذ سنوات.

-**إعداد جداول شهرية لإستهلاكالوقود**:تقوم البلدية بإعداد جداول شهرية في استهلاك الوقود لكامل الأسطول التابع لها وذلك حول مزيد احكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات علما وأنه لا يمكن لمراقب المصاريف أن يؤشر على التعهّد المتعلق بشراء الوقود إلا بعد الإطلاع على هذه الجداول إلا أنه لم يتم اعتمادها من طرف قباض المالية كمؤيدات للصرف.

## 3- النفقـــــات المتعلقة بالعنـــــــوان الثانـــــي :

يرجع عدم إنجاز بعض النفقات المبّوبة بقسم الإستثمارات المباشرة وكذلك عدم استهلاك الإعتمادات المحالة خلال تصرّف 2018 بالأساس إلى عديد الإشكاليات الفنية وضعف الإطار الفني بالبلدية إضافة إلى بعض الخصوصيات المرتبطة بكلّ مشروع حسب ما يلي:

- **دراسة أمثلة التهيئة العمرانية (50.000 د)**:تمّ إعداد تقرير مبررات مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة باجة المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 492 بتاريخ 2009/02/24 بالتنسيق مع مصلحة التهيئة العمرانية للإدارة الجهوية للتجهيز.

و عند عرضه على أنظار إدارة التعمير على مستوى وزارة التجهيز تمّ الإشارة علينا بضرورة إدخال بعض التنقيحات و التحويرات على هذا التقرير فتمّ ذلك بالتنسيق مع المصالح الجهوية.

و على إثر إنتخابات المجلس البلدي أبدى بعض التحفظات بخصوص نقاط المراجعة ( مبررات المرافقة).

- **دراسة مخططات المرور (10.248 د)** : هذه الدراسة تمّ إنجازها بنسبة 90 % وبقي هذا المبلغ يمثل المرحلة الأخيرة من الدراسة بنسبة 10 % والمتمثلة في تقديم تقرير تأليفي حول المخطط المروري المنجز إلاّ

أن تدخل عديد فعاليات المجتمع المدني ودفعهم في اتجاه إجراء تحويرات على المخطط المذكور حال دون إتمام مهمّة الدراسة واستهلاك هذا المبلغ حيث تم إقرار عقد جلسة عمل تحت إشراف السيد والي باجة وتم إقرار تعديل المثال المروري المعد من طرف مكتب الدراسات والعمل به لمدة ثلاثة أشهر وعقد جلسة عمل تقييميه خلال شهر ديسمبر 2019 ونأمل أن تعقد هذه الجلسة في بداية شهر جانفي 2020 بعد أن باشر السيّد والي باجة مهامه من جديد على رأس الولاية.علما أن هذا المبلغ لا يزال قائما إلى حدود هذا التاريخ.

- **دراسات أخرى (175.427 د)**:يضم هذا الفصل جميع مبالغ الدراسات الخاصّة بالمشاريع بصدد الإنجاز والمبرمج إنجازها وطريقة خلاصها مقسمة حسب البنود المدرجة بالإتفاقيات المبرمة مع مكاتب الدراسات أو المصممين . واعتبارا لتعطل إنجاز عديد المشاريع فإن نسبة صرف مبالغ الدراسات تكون ضعيفة بالضرورة .

- **البناءات الإدارية (576.865 د)** : يضمّ هذا المشروع مجموعة من الأقساط تتمثل في إحداث محطة غسيل بالورشة البلدية وتهيئة المغازة والمستودع البلدي وتهيئة مصلحة الحالة المدنية والإدارية الفرعية للأعوان والمالية. ونظرا لصبغة البناءالمدني لهذا المشروع فقد تمّ إسناده إلى اللجنة الفنية الجهوية للبناءات المدنية بباجة التي استوفت إجراءات تعيين المصممين وقد تمّ التوصل إلى تعيين المقاول لإنجاز مشروع احداث محطة غسيل إلاّ أن هذا الأخير عدل عن ذلك فتمّ فسخ الصفقة معه في حين لم يتمّ بعد استكمال إجراءات تعيين المقاولين في بقية الأقساط لذلك لم يتم استهلاك الإعتمادات.

- **اقتناء وسائل النقل (100.000 د)** : تمّ إجراء استشارة لإقتناء سيارتين إداريتين كما تمّ إعادتها للفترة الثانية ولم تكن مجدية كما لم تحظى بموافقة مراقب المصاريف العمومية نظرا لضعف المشاركة. وقد تمّ استدراك ذلك في سنة 2019.

- **الطرقات والمسالك : (2314.665,643 )** : تمثل مبالغ التمويل الذاتي والمنح غير الموظفة لمشروعي تعبيد الطرقات قسط 2016 و 2018 وفي حين لم تستكمل الدراسة بعد لقسط 2018 للتمكّن من الإنطلاق في المشروع واستهلاك الإعتمادات فإن قسط 2016 فسخت الصفقة الخاصّة به منذ بداية الأشغال لذلك لم يتم استهلاك قسط هام من الإعتمادات وقد تمّ تعيين مقاول جديد بعد استيفاء جميع الإجراءات وانطلقت الأشغال من جديد في بداية 2019 وتسير بنسق مرضي.

- **تهيئة المساحات الخضراء ( 200.000,000 )** : تمّ إجراء استشارات في الغرض تحتوي على قسطين : قسط 1 يهمّ إصلاح وتركيز حواجز حديدية للمساحات الخضراء وقسط 2 يتعلق بتزويد وغراسة نباتات الزينة إلاّ أن هذه الإستشارة لم تحظى بتأشيرة مراقب المصاريف العمومية ويجري إعادتها لإختيار مقاولين مختصين . لذلك لم نتمكن من استهلاك الإعتمادات.

- **بناء وتهيئة المنشآت الرياضية (173.774,694 )** : يهمّ هذا المبلغ باقي الإعتمادات الذاتية المخصصة لمشروع بناء ملعب للرقبي الذي تمّ فسخ الصفقة الخاصّة به ولم يتّم بعد تعيين مقاولة جديدة. مع العلم أننا بصدد استكمال المراحل النهائية للتقاضي مع المقاول بعد تعيين خبير مختص لدى المحاكم لضبط الكميات بعد خلاف بين المقاول وأحد المصممين وسيقع الإعلان عن طلب العروض حال تجاوز هذا الإشكال

- **بناء وتهيئة رياض الأطفال (170.000,000 )** : هذا المشروع لا يزال في مرحلة الدراسة من قبل المصممين المعنيين من قبل اللجنة الفنية الجهوية للبناءات المدنية. وقد شهدت الدراسة تأخيرا كبيرا لأسباب عدّة أهمّها تغيير البرنامج الوظيفي من تهيئة الروضة البلدية إلى إحداث وبناء روضة بلدية وذلك بعدما تبين أن قيمة التهيئة تمكن من بناء روضة جديدة. وإعادة مسار الدراسة كليا. لذلك لم يتم استهلاك الإعتمادات المخصصة لهذا المشروع.

- **بناء وتهيئة الأسواق والأحياء والمحلات (133.342,727 )**: هذا المشروع يخصّ تهيئة سوق الدواب وقد تمّ تغيير البرنامج الوظيفي بعد إجراء الصفقة نظرا لعدم جدوى تبليط الأرصفة دون إنجاز شبكة تصريف مياه

الأمطار. وعليه يجري حاليا إعادة بعض مكونات الدراسة بما يجعلها تستجيب للمطلوبلذلك لم يتم استهلاك الإعتمادات الخاصة بهذا المشروع.

**هذا**، وفي ختام التقرير فإننا نعتذر على التأخير الحاصل في الإجابة على التقرير في الآجال المحددة لسبب النقص الفادح في الإطار الإداري والفني ونقلة الكاتب العام للبلدية إضافة إلى كثرة المهام وتنوعها لدى كل الإطارات خلال هذه الفترة من السنة خاصة :

1- إعداد برنامج الإستثمار البلدي السنوي التشاركي لسنة 2020.
2- إعداد الميزانية البلدية لسنة 2020.
3- الإشكاليات العديدة مع مراقبة المصاريف العمومية لتنفيذ الميزانية البلدية لسنة 2019 وما يتطلبه من تنسيق مباشر للموافقةعلى اقتراحات التعهد.
4- ارتفاع عدد المواطنين المنخرطين في إجراءات العفو الجبائي خلال شهر ديسمبر 2019 وما يتطلبه ذلك من جهد استثنائي لمصلحة الأداءات والإستخلاصات وإقرار العمل دون توقف كامل اليوم.

- **بناء وتهيئة المسالخ (150.000,000 )** : يتم إجراء استشارة لتهيئة المسلخ البلدي بباجة إلاّ أنها لم تحظى بموافقة مراقب المصاريف العمومية لذلك لم يتم استهلاك الإعتمادات الخاصّة بالمشروع المذكور .

رئيس بلدية باجة

رئيس بلدية باجة
محمد ياسر الغربي

وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية باجة